

التي يكون هذا القانون بمثابة نظام لتلك الاتفاقية اعني تكون الاتفاقية كقانون والقانون كنظام للدلالة على كيفية تطبيق تلك الاتفاقية او المعاهدة اما الابحاث التي نفضل بها حضرة الزميل ابراهيم بك من حيث السلطات الثلاث فهذا لا يخالفه به الامن وجهة لزوم عرض الاتفاقات على السلطة التشريعية فالسلطة التنفيذية في اي بلاد دستورية ليست الا اداة وصل بين بلادين اعني ان السلطة التنفيذية في شرق الاردن هي التي تضع اساس اي اتفاق او معاهدة ثم يتحم عليها عرضها للسلطة التشريعية فتبدي رأي الامة الصحيح فيها وحرصاً على الوقت وحيث على ما اظن لا يوجد اي ضرر من تأجيل البحث في هذا القانون الى يومين او ثلاثة لذلك اقترح تأجيل البحث به لجلسة اخرى

نجيب بك الشريدي - زبدة القول ان عقد الاتفاقيات من صلاحية سمو الامير للمعظم كانت على ذلك الفقرة الثانية من المادة (١٩) من القانون الاساسي ولكن هذا لا يعني انه بعد عقدها ان لا يطلع عليها المجلس للوقوف على مضمونها بمثابة اسباب موجبة للقانون كي لا يتعارض نص القانون مع نصوص الاتفاقية . فهل لدى الحكومة مانع يمنع عرض الاتفاقية للاطلاع عليها ؟

توفيق بك - ابدأ اذا كان التعبد للاطلاع لاجل الوقوف على احكامها كي لا يتعارض نص القانون مع نصوصها لذلك فلا ارى مانعاً يمنع من توزيع نسخها على المجلس العالي لهذه الغاية لاسيما وانها نشرت في الجريدة الرسمية

شمس الدين بك - ماشاء الله . انا مستعد ان اقدم لحضرة الزميل نجيب بك نسخة عن الاتفاقية المنشورة في الجريدة الرسمية .

نجيب بك الشريدي - ارجو من الزميل ان لا يفسر كلامي على غير مغزاه ومعناه طلبي للاطلاع على الاتفاقية لا يعني ان المجلس محروم من تعديل الاتفاقية مثلاً .

نظام الرئيس - يقترح نجيب بك ابو الشعر تأجيل البحث في هذا القانون الى الجلسة القادمة فوافق المجلس على ذلك

نظام الرئيس - مواضيع الجلسة الآتية ما يرد من القوانين من اللجان . وانقضت الجلسة

ملحق

العدد ٢٧

السنة الثانية

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الاردني

و ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

عمان : الاثنين في ٤ رجب سنة ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة السادسة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

تحت إشراف

الجلسة السادسة

افتتحت الجلسة السادسة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ١٧-١١-١٣٠٠ المصادف يوم الاثنين برئاسة نخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية .

نخامة الرئيس - افتتح الجلسة فليقرأ الضبط .

قري الضبط من قبل السكرتير .

توفيق بك - اريد ان اقول كلمة حول تصحيح الضبط . ثم يذكر في الضبط ان قانون تصديق الاراضي ومسحها وتأمينها وكذلك تعديل قانون امراض الحيوانات قد اخذ الرأي عليها بمجموعها مع اني اذكر جيداً ان صاحب النخامة الرئيس طبق النظام الداخلي واخذ الرأي على المجموع فاذا بقي الضبط على حاله لا يصبح القانونان المذكوران معمول بهما لذلك ارجو ان يوضع في الرأي امر التصحيح .

فوافق المجلس على اجراء التصحيح المقترح اجراؤه فيما يتعلق بالقوانين المذكورة .

نخامة الرئيس - قبل ان نبدأ بالذاكرة في المواضيع المعينة لهذه الجلسة اريد ان الفت نظر حضرات الاعضاء الكرام الى ضرورة المحافظة على الدوام بصورة منتظمة وبهذه المناسبة اقرأ لحضراتكم اسماء الذين تغيبوا عن الجلسة الماضية كما ننظروا في امر تطبيق النظام الداخلي بمقتهم .

اسماء الاشخاص الذين تغيبوا عن الحضور وهم السادة :

محمد بك الانسي . سعيد بك المفتي . سعيد باشا الصليبي . حمد باشا ابن جازي .

شمس الدين بك - لا اعتقد ان لحضرات الاعضاء الكرام اشغال ام من مشاغل المجلس التشريعي لاسيما وان مدة اجتماع المجلس ثلاثة اشهر فقط فان كان لاحد منا مشاغل ضرورية يمكن تأجيلها لبعد انقضاء مدة المجلس لذلك فالي اقترح ان تلغى جميع الاجازات سوى الاجازات المرضية .

نجيب بك الشريدي - ارى ان مانفضل به نخامة الرئيس في هذه المرة ان يكون بمثابة انذار لكل عضو تغيب وان يكتفي في هذا الانذار ولا يحسم شيء ما من رواتب المتغيبين الا بعد الانذار وان لا يرحم بعد الآن عضو تغيب عن الاجتماع بل يجب ان يطبق النظام الداخلي في حقه . عوده بك - ان طلب حضرة الزميل شمس الدين بك ان لا يعطى لاحد من الاخوان اجازة عند الاضطرار هذا امر لا يثبت فيه الا بعد ان يرض ذلك العضو طالب الاجازة طلبه والاسباب التي الجأت الى مثل هذا الطلب والمجلس حينئذ يرجع تقدير اهمية الطلب او عدمه وفقاً لنظامنا

الداخلي واني ايضاً اشارك حضرات الاخوان بنقض النظر عما مضى ويتخذ من هذه الساعة قرار يكون حضرة السكرتير مكلفاً بتطبيقه اي يجردان تغيب احد الاعضاء عن الاجتماع في الاوقات المعينة ومن جعلتهم العاجز ان يكتب لوزارة المالية مذكرة بالحسم بدون حاجة الى اتخاذ قرار بذلك من المجلس . نظمي بك - يظهر ان الذين سبقوني في الكلام اعتبروا ان تغيب بعض الاعضاء كان لغير معذرة مشروعة وقد يكون تغيب كل منهم لمعذرة وحينئذ لا يحق للمجلس خصم شيء من الخصصات اذ ان المادة (٦٠) من نظامنا الاساسي تقضي بتلاوة تقرير كاتب المجلس الذي يرفع بشأن الاعضاء المتغيبين فاذا رأى المجلس ان التغيب لم يكن لمعذرة مشروعة فله حينئذ ان يقرر الحسم . لهذا ارى من الواجب علينا اولاً ان نسمع من حضرات الاعضاء الكرام اسباب تغيبهم وللمجلس بعد ذلك ان يعتبر هذه الاسباب ام هي مشروعة ام لا ؟

نجيب بك ابو الشعر - اوافق على ما جاء به حضرة الزميل نظمي بك وازيد على ذلك بان نائباً يأخذ على نفسه مثل هذه المسؤولية العظيمة لا اظن ان حسم بعض قروش من مخصصاته يكون دافعاً له للمواظبة على الدوام والقيام بما عهد اليه من الواجبات وهذا على ما اظن وحسباً اشعره وشي من الخط من كرامة النواب الا اننا مضطرين لحض بعض الزملاء على الحضور وعدم التغيب لأن مهتهم كما عرضت هي مهمة شاقة وسامية في نفس الوقت وعلينا من المسؤوليات والواجبات التي الكثير . وانا شخصياً في الجلسة الماضية ولعدم وجود اكثرية قانونية قد عرضت لنخامة الرئيس وزملائي المحترمين بان يجري الفات نظر الزملاء لعدم التغيب ولا اريد شخصياً التنويه عن سبب تأخري دقيقتين في هذا النهار .

نجيب بك الشريدي - بل قل تغيب نصف ساعة

نجيب بك ابو الشعر (مداوماً) لاني ربما كنت بعيداً عن عمان ما يوازي (١٠٠) كيلومتر واخذت خصيصاً سيارة وجئت مهرولاً حتى لا اضيع شيئاً من وقت الامة .

وارجو من زملائي المحترمين ان يصفحوا عما مضى من التغيبات ثم ارجو ان يطبق النظام الداخلي بمحذافيره فيما بعد ولا لزوم على ما اعتقد للملاحظة عوده بك من ان يرسل رأساً مذكرة لدائرة المالية لحسم مخصصات اي عضو تغيب لان في كثير من الاحيان للضرورة احكام فليتباع النظام الداخلي ولا لزوم لمثل هذه البيانات .

سعيد بك المفتي - انني احد الاعضاء المتغيبين والقضية لا تحتاج الى فلسفة زائدة كما انني لخبرت احد اركان الحكومة انني مضطر الى التغيب عن الاجتماع في الجلسة المقبلة ولا اريد ان اصرح باسمه هنا

توفيق بك - قلت لي

سعيد بك المفتي - (مداوماً) غير اني اعتقد ان العضو لا يداوم على واجباته عن طريق حسم قسط يوم او يومين الذي لا ادري ما يسمونه في عرف دائرة المالية . وخلاصة القول اني لا اريد ان ابين سبب تنفيبي ولو عدتكم ذلك بتمرداً مني ولكم الخيار في ان تفعلوا ما تشاؤون .

نجيب بك الشريدي - ارجو من حضرات الاعضاء الكرام الموافقة على اجازتي جلسة واحدة اي يوم الاربعاء لاني مضطر الى السفر .

نظمي بك - اذا كان يوجد هناك اكثرية فلا بأس من الموافقة .

نخامة الرئيس - ان نجيب بك يطلب مساعدته والترخيص له بالتغيب عن جلسة واحدة اي يوم الاربعاء .

فوافق المجلس على اجازة نجيب بك الشريدي

شمس الدين بك - نريد ان نسمع جواب الحكومة على سؤال حضرة العضو المحترم نظمي بك عبد الهادي . تفضل يا ابراهيم بك .

ابراهيم بك - اخذت كتاباً من نخامة رئيس الوزراء يطلب الي فيه ان اتولى الاجابة على السؤال الذي قدمه عضو المجلس الشريبي نظمي بك حول التحقيق عن الجرائم المسندة الى ضباط الجيش العربي وعليه اجيب على ذلك كما يلي :

الجواب على السؤال الاول - باشر التحقيق في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

الثاني - ولي التحقيق بصفته مدعياً عاماً

الثالث - لم يكن هناك ضرورة لسن قانون خاص لان تعيين القضاة والمدعين العامين من اختصاص المجلس القضائي العالي بمقتضى احكام قانون الموظفين .

الجواب على السؤال الرابع - الاقتراح وقع من قبل وكيل قائد الجيش العربي ووافق عليه رؤساء الدوائر المختصة .

الجواب على السؤال الخامس - لم يكن هناك ملحق للمعاهدة .

الجواب على السؤال السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر - ان ما وقع عمل قانوني وهو في مصلحة كل من الضباط ذوي العلاقة والجيش العربي نفسه الذي يتوقف الامن العام في البلاد على حفظ نظامه وقد روعي ان تأمين هذه المصلحة يكون باجراء تحقيق بمعززة المدعي العام الموصى اليه .

لا اعتبارات ابداءها وكيل قائد الجيش واحلتها الدوائر ذات الاختصاص محلها .

نخامة الرئيس - الكلام لنظمي بك .

نظمي بك - ما فكرنا قط ولا ظن كل واحد منا في اية ساعة من الساعات ان لانجد الحكومة مخرجاً من سؤال يوجه اليها عن طريق تطبيق قانون من القوانين السابقة وطبعاً لم : الحكومة ان في مقدورها ان تجيب الا بعد ان فكرت بان تجعل الامر عن طريق المجلس القضائي العالي ولكنها مع ذلك لم تحط للأمر كما يجب ذلك لان المقصود من السؤال لم يكن الوقوف على كيفية استقدام او تعيين ذلك المحقق ولكن السؤال يتعلق بامر سياسي له من الناحية اعني ناحية السيادة القومية من الاهمية مالا تستطيع الحكومة ان تجيبنا عليه بوجه من الوجوه .

نعم اعطى القرار من المجلس القضائي العالي باسناد وظيفة الادعاء العام لذلك القاضي وكان ذلك القرار طبعاً موافقاً لقانون الموظفين فيما لو لم تصدر قوانين اخرى من شأنها ان تمنع استخدام اي موظف من الصنف الاول لم يحمل الجنسية الاردنية هذا من جهة ومن جهة ثانية اهل ذلك القاضي انفصل عن وظيفته الاساسية وجاء مدعياً عاماً ليقوم بوظيفة التحقيق ؟ اني لا اعتقد بذلك حتى لو اجبنا بالاجابة لانه من الثابت ان ذلك القاضي لم يزل رئيساً لمحكمة القدس المركزية .

هذا بالرغم من ان قانون تشكيلات الحاكم حدد الوظائف القضائية ووظائف الادعاء العام وواجباتها فاحداث وظيفة جديدة قضائية يجب ان تكون بقانون يقضي باحداث تلك الوظيفة وتحديد اختصاص ذلك الموظف ودرجة مسؤوليته .

فهل في مقدور الحكومة ان تسأل ذلك المحقق فيما لو خالف اي نظام او قانون وما هي السلطة التي يمكن ان تستعملها الحكومة تجاه ذلك المحقق في مثل هذه الاحوال

اما من الناحية الثانية اعني فائدة الجيش والضباط فانا اسلم بها لان مجيء قاض لم يكن تحت التأثير طبعاً هو في مصلحة ضباط الجيش والجيش نفسه ايضاً . ولا اقصد من سؤالي قط كما اني لا اريد ان انتصر لفريق او لضباط من الضباط ولان ادافع عنه ذلك لاني من القائلين بلزوم التحقيق واصلاح الجيش كما اني من القائلين بلزوم ترك امر التحقيق وادانة المذنب للقضاء النزيه العادل .

اما الاتيان بقاض اجنبي يخالف قانون تشكيلات الحاكم ولا يتلاءم مع السيادة القومية في شيء ولم تكن هذه المرة هي المرة الاولى بل هي القطرة الثالثة التي نزلت من افق السياسة بالاساليب الحديثة على اساس بناء سيادتنا القومية في هذه البقعة العربية الصغيرة فقد اوتي بموظف من دائرة

الاراضي تناول في إيجائه الاراضي بكامل اوضاعها وتجاهها بأن بحث في اراضي الوقف وغير شيئاً من احكامه التي يجب ان لا تغير لانها مستندة على امتن الاحكام وهي الاحكام الشرعية ثم شكلت محكمة خاصة انتزعت القضاء الشرعي وقضت على اراضي غور ابي عبيدة وهذه المرة الثالثة يوفق لنا بمحقق اجني ليحقق في القضايا التي اسندت الى بعض ضباط الجيش العربي .

هذا هو الداعي الى سوء الي وهذا هو الدافع اليه واني لا اعتقد ان هنالك مبرر لهذا العمل مطلقاً اللهم الا ان يصعب صبغة الجيش العربي بصبغة غير عربية ذلك لانه كان بالامكان ان يسند امر التحقيق الى قاض من قضائنا وكان بالامكان ان يوجد ولو قاض واحد يمكن ان يركن الى نزاهته ومقدرته القانونية .

واعتقد كل الاعتقاد بان الاتيان بمحقق من حكومة اجنبية انما هي لطخة لظف بها قضائنا في هذه المنطقة ووصم بعدم القدرة من الناحيتين العلمية والاخلاقية وما يستغرب هو انه يوجد بدواتنا القضائية مستشار بريطاني يمكنه ان يقوم بهذا التحقيق مع انه سبق ان قام المستشار مع قاض عربي في تحقيقات مقتل احد الضباط في قوة الحدود وكانت نتيجة تلك التحقيقات من الغرائب المائلة على مقدرة المحققين واظهار تلك الجريمة التي كان يتعذر اظهارها بالنسبة لما اكتشفنا من الامور المنهضة . لهذا ارى ان قبول نظرية تعيين قاض لوظيفة مؤقتة بدون ان يوضع قانون خاص مما تواءم عليه الدوائر المختصة ولهذا اقترح ايضاً ان ترفع الى صاحب السمو الملكي مضبطة شكوى بهذا الشأن .

نجيب بك الشريدي - اكثر من استغرابي انتفاء قاض اجني ليحقق في قضية بعض ضباط الجيش العربي استغرب ان سوء ال نظمي بك للحكومة وقع في ه الجاري اي يوم الاربعاء وقرار المجلس القضائي العالي وقع في ٦ منه ووصول قاضي التحقيق البريطاني وقع في ٧ منه مما دلّ ان هذه الطبخة طبخت واستوت حتى وضعت في الاناء قبل اعطاء القرار في المجلس القضائي على ما اظن . ان انتخاب قاضي تحقيق اجني في قضايا الجيش العربي يثبت للبلاد ان الحكومة اشارت بذلك الى انها غير قادرة على عدم التمييز لان استحضار قاضي تحقيق خاص اجني لثل هذه القضايا المحللة للجنة واعتراف دولة وزير العدلية ان ذلك من مصلحة الجيش والضباط يستدل منه ان هذه المصلحة التي ينشدها ابراهيم بك هي من جهة عدم التمييز وفي ذلك اعتراف صريح ان في ذلك عدم انصاف الحكومة للمستورين .

لا يخفى ان الحكومة المستورين . يمكن على قوانين شرعية وتنفيذية وصلاحيات كل من هاتين

السلطتين معينة بقوانين وانظمة تمشي كل منها ضمن حدودها اللهم الا اذا لم يكن هنالك تجاوز حدود ومد وجزر ورفع وكسر لان سلطتنا التنفيذية اطال الله بقاءها شمس الدين بك سامي - (مقاطعاً) الله لا يقدر

نجيب بك الشريدي - (مداوماً) تملك حق النشر مع والتنفيذ في آن واحد على خلاف القياس بعد هذه المقدمة الوجيزة وخير الكلام ما قل ودل . اراي مسوقاً بدافع الواجب ان ايسط شيئاً مما قامت فيه السلطة التنفيذية من الاعمال في كافة الدوائر منتقداً لا منتقماً طبعاً .

رب مستغرب وناصب شبك لا يقدر النقد التز به فيدر السم بالدم ويتخذ من الحجة قبة ليصطاد في الماء العكر ويهمننا في الخروج عن حدود اللياقة وهل يريد المستغرب ان يكون النائب اخرس واذا كان النائب كذلك فامعنى نيابته ؟

ومع ان قانون الانتخاب لشرق الاردن لا يمنع الاخرس والامي من تبوء كرسي النيابة لا اسلم قط بنظريات اولئك الجبناء الاغرار الذين اذا اهينت كرامة الامة بشخصهم مروا كراماً ان النائب وجد لينوب عن امته ويدافع عن كرامتها ويسعى لحريها لا ليدافع عن شخص معين لغرض معين . تعالى معي يا اخ العرب وانظر ما يحدث في بلاد المغرب بلاد المدنية والحضارة من النقد ليهذا روعك . وينزل استغرابك كيف لا والغاية من النقد النبيل الاصلاح والرجل المستقيم لا يصعب ولا يثور ثأيره للنقد وجهاً الانتقاد ولا حبذا الانتقام .

تأملوا بما يكتبه حملة الاقلام في اوربا وانظروا لما ينشره (ليثون دوده) المؤلف الكبير والصحافي الشهير عن اعظم رجال فرنسا . اذ قال عن المسير بر يان وزير خارجية فرنسا انه رجل بكل ما في الكلمة من معنى ولم يطالع شيئاً ولا يعرف شيئاً وهو عاجز عن كتابة تذكرة بدون غلط لغوي او املائي ومن الغريب انتصار هذا المدعي السياسي وصعوده على كرسي الحكم . ومن غرائب القرن العشرين التنصيف الجاد الذي تصادفه خطبه التي لم تكن سوى اذلال تخضع افكاراً صبيانية منقولة عن خطب القيت في القرون الماضية . ويقول ايضاً عن المسير (بوانسكاره) انه مدح وشرس وكالم لا يقل في المكر والحداع عن (بريات) وهو لا يجيد الخطابة ويدي انه متشرع وهو جاهل غرولوا القوانين والقواميس لما استطاع شيئاً مذكوراً وفي الوقت نفسه لا يحترم الشرع ويسير حسب أهوائه .

نجيب بك ابو الشعر - وما الغائبة من تدوين الانتقادات التي توجد ضد ساسة فرنسا

ورجالاتها في محضر مجلسنا التشريعي ؟

نجيب بك الشريدي - هذه نبذة مما يكتبه كتاب الغرب تقدماً لعظماهم والحمد لله كنا افاضل وكلنا منشرعون وجبات طيبتنا من ماء الوجدان الفضيلة من ورائنا والنبل من امامنا وآثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا الى الآثار هذا ما عن لي ان افول وعمر السامعين يطول .

ها ان رئيس وزارة العراق لم يقتصر في مساعيه التي قام بها في لندن على المساعي السياسية فحسب بل بذل قصارى جهده في تخفيف الضائقة المالية فصرح ببلاغ رسمي انه سعى لايجاد مورد يزيد على (٥٠) مليون ربية مع تنزيل اسعار النفط لا تقل عن ثلاثين في المئتين السعر الحالي . فهل حذت حكومة شرق الاردن حذو حكومة العراق وفكرت في تخفيف الضائقة المالية المستحكة للحقائك وماذا عملت في هذا الشأن هل انت بادوات زراعية حديثة وزعتها على الزراع باقساط معينة لمدة مناسبة وهل زادت رأس مال المصرف الزراعي لتخفيض المزارعين من الربا الفاحش الذي استهلك ثروتهم وهل عملت على تنزيل الضرائب الفادحة عن عائق للمكلف الاردني وهل فكرت في تنزيل الرسوم الجركية والمحاكم التي تثقل كاهل المكلف الاردني وهل عوضت على الذين اتلفت مزارعهم بسبب اباداة الجراد وهل اصدرت عفواً عن البقايا وهل اوجدت عمالاً للمعطلين عن الاعمال في البحر الميت الذي لنا الحق في تشغيل نصف عمال المشروع من اهالي شرق الاردن اسماً لا فعلاً كما هي الحالة الآن .

وهل حسنت شيئاً من الاوضاع السياسية وماهي مساعيها في هذا السبيل وما الذي قامت به من جليل الاعمال لتسطرها على صفحات القلوب قبل صفحات الجرائد . هاهي اوربا تفتح مدارس لتدريب التلامذة من ابناءها على كيفية تربية المواشي والاعتماد على الاصول الحديثة كالتربية ونظام سيرها وطريقة اطعامها وقرىضها الى غير ذلك . وبعد اكمال الدرس النظري والتدريب العملي ينالون شهادة دكتور في رعاية الاغنام وربما الاغنام الناطقة في بلادنا اكثر من الاغنام غير الناطقة في بلادهم اذا صرف احد ما عندنا وقتاً طويلاً جداً يدرس النظريات والتدريب العملي ولم يبرح مكانه فلا تستغربوه ولا تستعجلوه فالعجلة من الشيطان .

قرأت في الجرائد سوء الاوجهته اجدادها لقرائنها طالبة فيه منهم ابتداء الرأي حوله وخلاصة السوء ال (اي شخص تختار ونفضل لنفع العالم لو اعطيت صلاحية احياء ميت واحد من جميع الذين طوتهم الاجيال) فاحسن جواب ورد عليها (احياء ابناء آدم لمعرفة فيما اذا كان له صبره في بطنه ام لا حتى اذا كان له صبره في بطنه لا تكون امنا جواه اول امرأة في العالم)

نجيب بك ابو الشعر - وهل تريد الآن اثبات نظرية (دارون)

نجيب بك الشريدي - (مداوماً) وانا لو اعطيت صلاحية احياء ميت واحد من الذين طوتهم الاجيال لفضلت احياء جدنا يعرب ليتفرس بهذه الامة ويدي رأيه فيها ويسير غور رجالاتها وزعمائها ويقول كلمته الاخيرة فيهم ولا ادري هل يحتال غفراً ام يستخط جهرأ ام يسول له نفسه امرأوهو بما سيحكم به ادري وهذا ما لم عرفناكم ومعا يلزمكم عرفونا . بقي علينا ايها السادة ان نفند اعمال السلطة التنفيذية التي يشغل ثلثها عضوان من مجلسكم التشريعي سعيد بك المفتي وعودة بك القسوس ولكن الاخيرين وزيرين بلا وزارتين

وعلى هذه النظرية فانها لم يشتركا معها بالمسؤولية . ان ذلك حقاً من غرائب القرن العشرين من المجلس التشريعي قوانيناً كثيرة كلها عادت مرفوضة ولدى اصرار المجلس على بعضها واعادتها مرة ثانية كان نصيبها في المرة الثانية كما كان نصيبها في المرة الاولى

والسبب ان القانون الذي يطبخه المجلس التشريعي يجب ان لا يتعارض مع رغائب رومساء الدوائر ومعنى ذلك انه يجب ان تضع رومساء الدوائر صيغ القوانين وعلى المجلس تصديقها على علائها وبذلك يصبح التشريع بايدي رومساء المصالح ذات العلاقة .

واما المجلس التشريعي فله الشرف قال بال الناس دائنين في انتقاد اعمال المجلس وهذه اعمال الحكومة معه وكيف جاز للنواب السكوت والاعضاء عن هذه الاعمال وكيف صمغ الحكومة التربع في دسوت الحكم اذا كانت تنفض ايديها من المسؤولية ؟ وهل بمقدور احد ان يشير الى قانون سنه المجلس التشريعي وضودق عليه ولم يعاد المرة تلو المرة اللهم الا قانون الرفق بالحيوان ذلك القانون الذي عهد بتطبيقه الى مستخدمين لا يعرفون للرفق معنى وجل ما فعلوه انهم سلبوا الناس باسم الرفق بالحيوان وجعلوا الاصطبلات حانات للخمر التي ابتاعوها بدرهم الاحتيال وجعلوا البهايم واصحابها ترقص للمأ و هم يرقصون طرباً فتحفهم السعادة والبركات ونحن في هذه البلاد قسبان القسم الاول القسم الذي يتناوى بترية جياذ الخيل والمهجين فيعتني بامرها اعتنائاً بمائلته

اما القسم الثاني يعتني بتربية الحيوانات بحكم الضرورة لتأمين المعيشة كما قال المستر لوك في لجنة الانتداب في جمعية الامم والذي باسم الامة اشكره على ذلك الدفاع المجيد الذي ازال كثيراً من الشبهات عن رقي اهالي شرق الاردن .

وقد منعت مدينة القرن العشرين المتاجرة بالرفق ولم تنبه الى الرق باسم الرفق فكان اهالي شرق الاردن عبيد لحيواناتهم . وذلك بسبب مساوي المستخدمين وليس للقانون ذنب ولكن

الذنب كل الذنب في تطبيقه ومطبيقه الذين كانت تضاهي اثمان خورهم في كل ليلة مقادير اجورهم الشهيرة بل تتجاوزها

من منكم ايها الاخوان لا يرى في كل يوم عشرات الناس بل المئات يفتك فيهم الجوع والافلاس والامراض في الازقة والشوارع ولا يجدون من يرفق بهم او يرفق لحالتهم اليس الرفق بهؤلاء خير من الحيوان ؟

من منكم لا يدري ان اثمان المعالجات كانت تفوق اثمان الحيوانات انفسها فيبيع صاحب الحيوان حيوانه ويستدين بقدر ثمن الحيوان ليسدد اجور المعالجة

من منكم لا يعرف ان بين هؤلاء المستخدمين لا يوجد بينهم فرد تخرج من مدرسة يطره اللهم سوى سليم بك الرزاز .

من منكم لا يدرك ان الضائقة الاقتصادية وارتفاع اسعار الحاجيات كان باعثا الرفق بالحيوان الذي بسببه لم تستطع الحيوانات دخول المدن والتحصينات الامر الذي سبب استجلاب الحاجيات بالسيارات التي دفننا اجورها من جيوننا وخسرنا الحيوانات مع ان اكثر اهالي شرق الاردن تعيش من كد الحيوان

اين الرحمة بحالة المكلف الاردني التي تستوجب تنزيل قسم من الاعشار المقطوعة التي كانت تدفع بالقرش التركي وسعر الجيدي عشرين قرشاً ثم أصبحت هذه القروش التركية قروش فلسطينية دون ان ينظر الي الفرق مابين القرشين واليون بينها شاسع مع ان الحكومة التي تعتبر القرش التركي قرش فلسطيني هي التي وضعت قانون في عام ١٩٢٣ يقضي باستيفاء مائة قرش مصري عن كل ١٢٨ قرش سوري واعترفت في هذا القانون ان القرش الفلسطيني الذي حل محل القرش المصري هو عين القرش السوري وطبعاً كان يجب ان تعرف ان هذا القرش الفلسطيني غير التركي .

فاسألك اللهم يارافع بعضنا فوق بعض درجات ان تنزل الحنان على قلب الحكومة لترحم الانسان بقدر رحمته للحيوان . فلاتعجبوا فان كنا لانملك ما نريد ولكننا نملك قلوباً مفعمة بالاخلاص والتي كان الاخلاص رائدها منذ الازل . اضرب لكم مثلاً عن درجة الفاقة التي يزرع تحت عبيها المكلف الاردني وانرك للضائر الحية تقدير ما يجب عمله لانقشال المكلف المسكين من هوة الافلاس السحيقة وهو ان جالياً ذهب لاحدى القرى لجباية بعض الضرائب وطلب من احدى نساء هذه القرية (خمس مائة) اي شلن واحد وقد اعيتها الحيل عن دفعها فشلتحت ثوبها التي لاهلك غيره وعرضته للبيع وليست طمراً باليا كان لديها قرش واحد الجاني ودفعه فيها

يا ايها الحكومة لاتعسبي الفلاح بالذين يفلون بانوار الدمقس والحريز ويحرقون ذبول الفخ

والمباهات ولتتمتعون بالذم كولات واشهى المشروبات النفيسة ويقطنون الشوامخ ناطحات السحاب والتي منظرها يسر الناظرين ! وارحمي ايها الحكومة الفلاح المسكين والذي لا يلبس على جسده الا الطمر البالي ولا يأكل الا خبز الذره والشعير ولا يشرب الا الماء العفن ولا يسكن الا بالاكواخ المملوثة قذارة وغبار وغفار

ارحمي ايها الحكومة هذا المسكين وارثي لحاله ليتسكن من العمل للخدمة في سبيل تحصيل الدنانير وترفي به بقدر ترفقك بالحير وخفي من تكاليفه الباهظة وارحمي من في الارض يرحمك من في السماء .

الله اكبر ! افراد قلائل تحيي وامة باسرها تموت والى متى هذا السكوت ؟ اعلى الحيوان غفور رحيم وعلى بعض الانسان شديد العقاب والبعض الآخر يتلذذون باشهى الاطعمة .

سن المجلس التشريعي قانون الاستثناء عن الموظفين غير الاردنيين وفي الحقيقة كانت تسمية القانون في هذا الاسم تسمية ظاهرية لانه سن للاستثناء عن المحاسب وما ادر الكما هو لاه المحاسب ولكن جنسيات وانفسيرات وشهادات او التماسات ! امطرتها السماء على المحاسب وكانت هذه الامطار عليهم فيضا وبركات وعلى غيرهم سخطا ووبالا وشقاء واللييب تكفيه الاشارة والاقامة والحمد لله كلها عادية وغير العادة مفقودة انشاء الله .

وزاد بالطين بلة وبالا سقام علة ايها الاخوان استيفاء رسم نصف جنيه عن تذكرة النفوس وربع جنيه عن كل طلب واصطلحوا عليها وسموها شهادات الجنسية ولماذا لانعطي مجاناً هذه الوريقات ؟ ولماذا لم يحرروا النفوس ؟ وهل كما يقولون ان الشعب يومم ويهاب الجندية والشعب على الابواب ينشد الجندية ولا يؤخذ منه سوى ٥ في المئة وهماي دوائر الصحة تاخذ علماً مستمراً عن الوفيات والجيوب افرغ من فؤاد ام موسى وتلاحظون ايها السادة المركزية الشديدة وارتباط موظفي المحققات في العاصمة بالكبيرة والصغيرة حتى يكاد الموظف لا يملك من الامر شيئاً . ولماذا لا تطلق ايدي هؤلاء الموظفين مع جعلهم تحت التفقيش الدائم ؟ ولماذا لا ينتقي الاكفء للوظائف ليستطيعوا تبصر بيف الامور وفقاً للقوانين لتسريع مصالح الاهالي الذين اذا ارادوا اجراء معاملة فراغ او حصر ارث او اخلاء بالكفالة اضطروا لارسال المعاملات للمركز لتدقيق صحتها من عدمه وتوضيحها بالموافقة او بالرفض ؟

انا اعرف قضايا صغيرة استغرقت اكثر من شهرين كاملين قبل هذه القضايا بهتكت حرمة شهر الصيام وقضي عليها بالكفارة وشهرين ؟

اعطفوا النظر ايها الاخوان على معاملات الحكومة للموظفين فانتم ان معتم النظر تمجدون

المعاملات غير مطردة حيث ترون موظفاً ان اصاب مرة بخطأ الف مرة ومع ذلك هو يتمتع بالثقة وموظف آخر اذا اصاب طول حياته واخطأ مرة واحدة قامت قيامته والاختار تلو الاختار سطر بحقه وتشكلت اللجان التأديبية لمحاكمته ويعرف اسماء هؤلاء الموظفين اولياء الامور والاسخون بالعلم .

كلكم تعلمون ايها السادة ان لجنة الاستغناء عن الموظفين قررت الاستغناء عن بعضهم فلم يصدق القرار اللهم الا فيما يختص ببعض المعلمين المساكين الذي وافق مدير المعارف على انفصالهم او اذا صدف ان رئيس الدائرة كان مغبراً من احد المستخدمين وافق على الاستغناء عنه ومعنى ذلك ان اللجنة لا صلاحية لها الا بمواقفه رؤساء المصالح وما دام الحال على هذا المتوال اننا لله وانا اليه راجعون .

نظام الرئيس - انا ارى ان دخولنا في هكذا مباحثات ما هو الا اضعاء اوقاتنا الثمينة التي يجب ان تصرف لخير الامة ونفعها . فمن هو المسؤول الآن عن هذه الاوقات الثمينة التي لو صرفت لنفع الامة لقدرت مجهوداتكم وشكرتكم على ما بذلتموه من المساعي في سبيلها .

فارجوا من حضرات الاخوان المحترمين اصحاب حق الكلام ان يتمنعوا في الملاحظات التي ابدتها حضراتكم وان لا يسبوا ضياع اوقاتنا الثمينة التي يجب ان تكرر للقوانين الموجودة بين ايدينا في بادئ الامر وها الي اضرب لكم مثلاً باننا اليوم رغم ما لدينا من الموضوعات لم نشغل بفعل مفيد ومثمر .

شمس الدين بك - الآن لارجع الى الموضوع . انا ما فهمت من جواب الحكومة على سؤال نظمي بك الا قول عطوفة ناظر العدلية ان المجلس القضائي العالي عين المحقق الاجنبي مدعيًا عامًا ليحقق في القضية المرفوعة ضد بعض الضباط المتهمين . كنت اود ان افهم من ابراهيم بك السبب الذي اجبر المجلس القضائي العالي المشكل من قضاة اهليين ان يقبلوا او يوافقوا على تعيين قاضي اجنبي ان لم يكن لديهم معذرة بالنسبة للقضاة الاهليين فاذا كان عطوفة ناظر العدلية لم يجد موظفاً اهلياً يستطيع التحقيق بمحاذرة الضباط بدون تحيز لجهة ما فكيف يمكننا غداً بعد ان ترجع الاوراق من التحقيق ايجاد حاكم حيادي ليحكم في نزاعه ظالماً وقد سبق وقلنا انه لا يوجد في البلاد قاضي تحقيق يستطيع ان يحقق في الحادثة بصورة حيادية ؟

من ذلك القاضي الذي يستطيع ان يقول كلمته الاخيرة في الموضوع

ان جواب الحكومة على سؤال نظمي بك كان بمثابة شهادة سجلت عليها بان قضاتها غير اهل للتحقيق في مثل هذه الحادثة .

نفضل الزميل نظمي بك وقال ان الحادثة ليست هي الاولى في بابها والحقيقة كما قال ان الحادثة لم تكن الاولى في بابها . وقد سبقت هذه الحادثة حوادث اخرى منها قضية 'بي عبيدة الجراح اعني المحكمة المخصوصة التي تشكلت خصيصاً للنظر في الاوقاف العائدة الى ابي عبيدة ودخل بين عداد القضاة الذين حكموا فيها قاضي اجنبي وآخر مسيحي في حين انه لم يسبق في التاريخ الاسلامي ان قاضياً اجنبياً أو مسيحياً حكم باوقاف المسلمين الا بتلك الحادثة .

ومع هذا لم يحتج احد منا او يعترض على الحيف الذي لحق بابي عبيدة واوقفاه التي تساوي ريعها السنوي مات الالوف من الجنهيات لو استثمرت بصورة منتظمة .

انا اعرف سبب سكوت المسلمين عامة والاردنيين خاصة وعدم بهم الشكوى في تلك الحادثة اعتقاداً منهم بان الله تعالى قدبر على ان ينزل على الاسلام بابي عبيدة ثالي ليستخلص اوقاف المسلمين من فاضليها ولكن من ابن مجود الدهز على الامة بمثل عبد القادر بك الجندي او بهجت بك طباره اذا قدتهم الامة ؟ لذلك رأينا من الضروري بمكان ان نحتج ونشن الفارة مع الحكومة لتحفظ لنا تلك الدرر الثمينة . ربما وجد بين زملائي ولو بطريق المداعة من يقول ما الفرق بين ابي عبيدة وبين عبد القادر بك الجندي وبهجت بك طباره وكلهم عرب وكلهم قواد ؟

فالجواب على ذلك مقابلة اعمال الرجال فقط فاي عبيدة ملا بطون التاريخ مجدداً وسودداً للعرب . خاصة والعالم الاسلامي عامة فضلاً عن ماتم على يده من الفتوحات العظيمة .

واما الاخران لم يكتفوا بارتكاب من جرائم السرقة والارتشاء بل سودوا صحيفة العروبة وشوهوها بما أتيا من نشر الدعاية المخجلة بين الشعب مستعينين على ذلك بنفوذ وظائفهم الذي اساءوا الاستعمال بها وهي امانة ودعمت اليها . كنت اود ان اعدد الماسات المخجلة التي ارتكبت من قبلها بين جدران العاصمة مستترين وراء حراب الجيش العربي وكان بظلمة كل رواية من هذه الروايات المخجلة قاضي من قضاة الدرجة الاخيرة يعرفه ابراهيم بك هاشم وربما يعرفونه الحاضرين ايضاً .

ولكن يجوز دون بياني وتسجيل تلك الحوادث المخجلة كرامة المجلس التشريعي وخلاصة القول يمكن ان اقول لحضرة الزميل المحترم ان جلب المحقق الاجنبي نشأ عن عدم ثقة بعض السلطات في عدالة رجال القضاء الاهلي . وسبب عدم تمكن المجلس القضائي العالي من الوقوف بوجه تلك التهمة المشينة بسعة القضاء الاهلي هو وجود امثال ذلك القاضي الذي وافق

على تعيين محقق اجنبي ثم اوعز لبعض الناس بضرورة الاجتماع والسخط على هذا التعيين نفسه نعم ان وجود مثل ذلك القاضي الذي كان يكيل السخط على عبد القادر بك وبهجت بك علناً ليري الناس انه غير راض عنها ثم يرجع الى باب غرفة المحقق الاجنبي ويساوم الشهود على كتمان شهادتهم لمصلحة عبد القادر بك وبهجت بك فوجود مثل هؤلاء القضاة الذين يجاهون الامور بالوان مختلفة و يلعبون على حبال لا يحصى عددها يحط من كرامة القضاء الاهلي ويرفع الثقة منهم والله لا ادري كيف ان الانسان يكون محباً للانتداب ومن جهة اخرى يكون قرة عين المنتدب مع انه عضواً في كل حزب وطني بالداخل والخارج وصاحب القدح الملى بين عظماء الوطنين الذين يشغلون بسياسة البلاد العربية وهذه حالة بعض القضاة الذين كانوا سبباً لعدم الثقة بالقضاء الاهلي.

ربما بعض الاخوان يعتقدون انني تعاملت بالقوالي على احدا بالنظر لما ذكرتهم ولكن الحقيقة لم انحامل على احد ونواردت ذلك لسردت لكم اموراً كانت تجري وتخل بشرف القضاء الاهلي.

قبل ان نتقد الحكومة لاتبائها بقاض اجنبي يجب ان ننظر لاحوال القضاء ونظيره من الادران كما بينت . فاليوم لا يوجد في القضاء اجنياً سوى رجل واحد وهو المستشار العدلي المعروف بسلامة قلبه وطيب سريره ومع هذا فان بعض القضاة الذين نوهت عنهم اساءوا استعمال ثقته بهم وجعلوه هدفاً للانتقاد وكم قضية نسبت لرغائب هذا الرجل الانكليزي مع انه بريء منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب ؟

فاصلاح حالة القضاء اولى بكثير من اصلاح بقية الدوائر لان البلاد تعلق بالامال الكبيرة على القضاء النزيه العادل .

نجيب بك ابو الشعر - اسبب الزملاء المحترمون في مناقشة جواب الحكومة على سؤال حضرة الزميل المحترم نظمي بك وقد استعرض الزميل نجيب بك حالة الحكومة وحالة الفلاح المسكف الاردني استعراضاً (باطلياً) لا باس به ولو اني لا اوافق حضرة الزميل على وقت ومناسبة البحث في هذه المسألة لانه ربما كان يجري البحث بها بغير هذا الصدد ولا سيما لحضرته اسأله وجهت لمجلسكم العالي في هذا الخصوص

ثم اننا في بحثنا في هذه المسائل يجب علينا ان ننظر لمصلحة الامة لا لمصلحة الاشخاص الفرديين ولسنا هنا لمحاكمة الافراد بل لمناقشة الحكومة عما اذا كانت لها الصلاحية بمثل قاضي الكليزي او فلسطيني ليتولى التحقيقات في امر تهمة وجهت ضد احد ضباط الجيش العربي .

فن جواب الحكومة يظهر جلياً اعترافها بعدم وجود قضاء نزيه يركن اليه في مثل هذه التهم التي توجه ضد اشخاص لهم شيء من المكانة الاجتماعية

وهذا اعترافاً صريحاً مسجل على الحكومة في محضر مجلسكم العالي يرجع اليه عند الضرورة وعند البحث في ميزانية العدلية . ان بحثنا في صدد المناقشة بجواب الحكومة يجب ان ينحصر في القضاء واعلان الاستياء من تصرفات الحكومة ولا ازيد ان اطيل البحث فان لي جولة غير هذه في موضوع القضاء ومخازيه في شرق الاردن واذا حق لاي شخص ان يشكو من القضاء في شرق الاردن فهو انا وقد ظهر للزملاء الكرام وللامة الاردنية خاصة والشعب العربي عامة ما ارتكب من المخازي في قضيتي التي اقتها على الحكومة في امر الجنسية الاردنية .

اني لا تهجم على اي قاض ولا اطعن في نزاهة اي قاض في شرق الاردن اللهم اذا توفرت جهودكم القضاء وسائل النزاهة

على الحكومة ان تنتخب قضاة مقتردين ثم تؤمنهم على مستقبلهم وتدفع لهم رواتب تناسب مع شرف مسؤولية المنصب الذي يتولونه واهم شيء هو ان لا تتدخل السلطة التنفيذية بشؤون السلطة القضائية الامر الذي لاجله وضع المشرعون والعالم اجمع وجوب فصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية مع الاستقلال التام لكل سلطة من هذه السلطات الثلاث .

ان الحكومة قد عينت المستر بيكر رئيس محكمة القدس المركزية مدعياً عاماً لاختذ التحقيقات في هذه الدعوى توفيقاً لقانون الموظفين الذي يعطي هذه الصلاحية للمجلس القضائي العالي وقد اخذت موافقة صاحب السمو على هذا التعيين واما ما اشار اليه حضرة الزميل صاحب السوال من ان الاوضاع قد تغيرت بعد الوضع الدستوري الحالي واعني بذلك بعد تصديق المعاهدة

اجيب عليه بان تعين اي قاضي اجنبي لا يجوز الا بعد موافقة دولة المعتمد البريطاني . فهذا هو التغيير الوحيد الذي طرق على اوضاعنا ومع اني استنكر شخصياً هذا التعيين من وجهة السيادة القومية الا انني احببه كل التحية لمعرفتي بنزاهة المستر بيكر .

ورداً على ما جاء بجواب الحكومة من انها قد رأت في مصلحة الجيش ومن مصلحة الظالمين ايضاً ان يتولي قاضي بريطاني نزيه امر التحقيق والبت بهذه التهم اقول ان على الحكومة بهذا الاعتراف الصريح بعجز القضاء في شرق الاردن ان تبادر لتلافي هذا النقص المشين لان القضاء هو اكبر واهم سلطة تركز عليها الدولة .

عوده بك - بفضل اخواني النواب المحترمون وتكرروا طويلاً بما علموه عن امراض الشعب

والحكومة معاً فكنت اتنى لو لم يقول لنا مثقال باشا من انهم خلطوا شعبان في رمضان فطالما ان الامة ممثلة بنوابها الكرام والحكومة حكومتها والامير اميرها فعلى كل واحد منا عندما يرى مرضاً او تدرناً في جسم هذه الامة من الواجب عليه ان يث شكواه ويعلن فكره عن دوائه .

كنت اتنى لو كل واحد من الاخوان ابدى شكواه بصورة منحصرة ورفعها على الاصول على هذا المجلس حتى يث فيها وكنت ارجو من كل واحد منا اذا تبادر لذهنه امر اصلاح ان يطبق النظام الداخلي ويبدى اقتراحه ويضع الصيغة القانونية التي تصلح الضرر الواقع وتزيل الخطر الذي يفكر به ذاك المقترح .

وكنت اتنى ايضاً من يلقبه بعض الاخوان « بالنائب المصري » بان لا يتعرض في قاعة هذا المجلس الى البحث في مسيحي ومسلم وقد وجد له وسيلة تجاوز القضاء على حقوق الاوقاف الاسلامية ، مع اني اذكر حضرته بان الاوقاف الغير صحيحة مرجعها الحاكم النظامية ، وتلك الحاكم تضم بين اعضائها من هو المسلم وغير المسلم ايضاً بنفس الوقت كنت اتنى ان لا يتعرض للشخصيات ، ويسأل الحكومة عن سبب سكوتها عن الجريمة الملوثة عنها .

وطى ما اعتقد ان هذه الطريقة هي الطريقة الوحيدة الناجمة ، واما الشكوى جزافاً والتذمر بدون تعيين مادة مخصوصة لافائدة منها .

فنعود للبحث في موضوعنا الذي نتكلم في صدره . وهو الجواب على سؤال العضو المحترم نظلي بك اتنى لو لم يأتوا لنا بموظف من خارج منطقتنا الا ان الذي اتناه انه لو لم يكن هناك سبيلاً لاستحضار شخصاً يعلمنا ماهي العدالة .

فطالما المجلس القضائي عمل بما له من الحق القانوني وقد وافق صاحب السمو الملكي على ذلك فلم يبق لدينا مانع له في هذا الصدد الا ان نرجو من صاحب المعالي وزير العدلية ان يبدل كل ما في وسعه لاصلاح حالة القضاء وهذه الحالة هو نفسه يعلم انها غير مرضية بصورة عامة لان غدد الحكم تنازلت ودرجات الحاكم قصت ولا اريد ان اقول كلمة اخرى خوفاً من الدخول بالشخصيات وهو يعلم ما يحتاج اليه العدلية من اصلاح .

شمس الدين بك - ان مسألة مسلم مسيحي هي قاعدة وضعا عوده بك القنوس في الجلسات الماضية هل تذكر عوده بك .

نجيب بك ابو الشعر - (مقاطعاً) لا لزوم للبحث في هكذا امور .
شمس الدين بك - (مداوماً) هل تذكر عوده بك ورفقائه اثناء مذاكرتنا في قانون

المجالس الادارية حينما اقترحت عليه عدم ضرورة ذكر مسلم مسيحي حيث نحن شعب واحد تجمعتنا الجامعة العربية فلم يقبل طلبي هذا بل طلب من الامة ان يتساوى مسيحي واحد (٧٥) مسلم ونال . بقبينه . انا ما تعرضت لقضية مسلم مسيحي بل بحثت عن قضية شرعية وهي قضية الاوقاف التي يجب الحكم بها من قبل حكام مسلمين لان القضية تتعلق بصحة الوقف وعدمه . ولم يسبق فيه التاريخ الاسلامي اي محكمة حكمت في مثل هذه الدعوى كما انه لم يسبق لمسلم ترأس محكمة كاثوليسية . ولذلك يجب ان لا يستغرب عوده بك اذا عاملناه بمثل معاملته ايانا .

عوده بك - ان جميع ماقلته هو موجود بالضبط فليدقق اذا شتم .
نظلي بك - ليست المسألة مسألة اتيان بقاضي اجنبي بناء على قرار اتخذته المجلس القضائي العالي ولكن المسألة يجب ان ينظر اليها من الناحيتين القانونية والقومية .

الاولى : هل يحق للمجلس القضائي العالي ان يعين قاضي اجنبي يشغل وظيفتين في محكمتين مختلفتين في آن واحد ؟

وهل يمكن للحكومة ان تقول لنا ان المستر ييكر قطع علاقته من محكمة القدس المركزية ؟ وهل هو من قضائنا التي يحق للحكومة ان تتدبه للقضاء من محكمة الى اخرى ؟
اما فيما يتعلق بنزاهة ذلك القاضي ، وان جلبه من مصلحة الجيش فذلك مما لا انكره قط . ولكن الذي اريد ان اسأله من يحاكم الجيش غداً فيما اذا لم يوجد في هذه المنطقة وبين رجال القضاء من يقدر ان يقوم بامر التحقيق بنزاهة .

فاذا : يجب ان تعين محكمة خاصة بتدب اليها قضاة اجنبية .
فاذا كان الامر ينحصر الى هذه النتيجة هل يكون ذلك من الناحية القومية في نبي ؟ وهل يمكن ان نقر هذه النظرية ؟

واذا كان الجيش سيحكم امام محاكمنا فما معنى الاتيان بقاضي اجنبي ؟ هذه الجملة التي اريد ان افهمها اما ان القول بان المجلس القضائي العالي قرر انتدابه فقول قد يكون مقبولاً فيما اذا مررنا بالمادة المخصوصة من قانون الموظفين ونظرنا اليها نظرة اعتبار بدون ان نلتفت الى مقصد القنن .

لان المراد من اعطاء الصلاحية للمجلس القضائي العالي في هذا الشأن هو ان ينتخب قاضي يحمل الجنسية الاردنية او يتدب احد القضاة المقيمين في شرق الاردن الآن .

فاذا لا يمكن التسليم بان قرار المجلس القضائي كان موافقاً للنظام او القانون . وكان بإمكانه على الاقل ان يصدر نظاماً كما هي العادة حتى في فرض الضرائب وبما يتعلق برسوم الحاكم . ومع هذا لم

يقول ذلك لأن هناك أضراراً على اثنين قاضي اجنبي بخلاف القوانين الكلية في هذه البلاد .
أما قول الزميل الأستاذ شمس الدين بك وطلبه اصلاح القضاء فقول مرغوب فيه ولا يمكن
ان نخالفه بصورة من الصور . ومن المآثم علينا ان نطالب وزير العدلية في امر اصلاح القضاء ونطالب
ايضاً من ناحية اخرى اطلاق يده في اجراء هذا الاصلاح .

أما قول عزده بك باننا في حاجة ان نعلمنا العدالة كما استنتجت من اقواله وكما استطعت ان افهمه
منه فقول ايضاً لا اريد ان اسلم به له لانه يمكنه ان يوجد بين رجال العرب وقضايتهم ان يكون عادلاً
ولكن اذا وضعت قوانين خاصة بمقتضى الدستور من شأنها ان تحافظ على القضاء وما يتعلق
باستقلاله التام قلت من مصلحة الجيش ان يؤتى بمحقق بريطاني لانه لا يكون تحت التأثير .

عوده بك - يظهر ان الزميل نظمي بك فهم عباراتي بصورة معكوسة ولذلك ابرز اعتراضه
عليها . ان ما قلته « كنت اقنى لو لم يؤتى بقاض بريطاني حتى لا يكون بمعنى انه اتي ليعلمنا العدالة »
هذا الذي قلته « وقلت اني ارجب كل الرغبة في اصلاح القضاء ومحافظة كرامته »

نظمي بك - اعتذر للزميل عوده بك ولكن اؤخذ على طلبه اصلاح القضاء مع انه هو
احد اركان الحكومة الحاضرة المشترك بالمسؤولية معها عن اصلاح هذه الدوائر ولكي ارفع سوء
التفاهم الذي وقع بينه وبين الزميل شمس الدين بك اقول : ان الزميل لم يقصد بكلامه التفرقة
ولكنه اراد ان يقول كما فهمت من اقواله بأن النظر في الدعاوى المتعلقة بالاقواق هي من خصائص
الحاكم الشرعية نعم ان عوده بك يقول ان قضايا الاوقاف الغير صحيحة ترى امام الحاكم المدنية . اذا
فما الداعي لتشكيل محكمة خاصة للقضية المبحوث عنها ؟ اليس ذلك تدخل غير مألوف وغير مشروع
بالنسبة لقوانين البلاد ؟ والا يكون ذلك شاذاً في طبعه فان عدت اراضي ابو عبيدة وفقاً غير صحيح
كان على الحكومة ان تدع الحاكم المدنية مطلقة في رؤية هذه القضية وما كان لما قط وهي قضية
ذات شأن ان تراها محكمة خاصة تكون حكمها قطعي وذات درجة واحدة مثلاً . فهذا ما اراده
الزميل وما ارادته وما اراده عوده بك .

فاذا كان عمل الحكومة كما عرضت في اتداب قاض من فلسطين ليتولى امر التحقيق في هذه المنطقة
وبلا من قانون عمل يستند الى المسؤولية .

نجيب بك الشريدي - انباء البحث بانتقال قضية توسيد وظيفة مدع عام الى قاضي اجنبي
كانت طرفاً في بحث الاتحاد للحكومة من كل الوجوه وبالطبع كان المحور الذي يدور عليه البحث
لموافاة العمل الحكومي في هذه القضية وهذا فرع من اصل .

وما كنت آمل من الزميل نجيب بك ابو شعر بان يحمل ذلك على الخروج عن المصدد في حين
لانه من المصدد - وانه لم يخرج عن الانتقاد في اعمال الحكومة التي بيني على اساسها موضوع البحث
واعتقد انه قام ليتكلم ويعرب عن رأيه وينتقد الحكومة لا ينتقدي واذا نظرنا الى قوله ان
في القضاء محازي في قضية جنسيتها ثم قال لا يشك بنزله القضية . بجدينا بين الحازي وبين النزاهة
ثم قال سيو جل البحث لفرضه اخرى ثم عاد وقال انه ما قاله تمهيد للبحث وتام الكلام فذه
الناقضات كانت خروج على المصدد اكثر من خروجي .

واما ما فضل به عوده بك من ان قسمنا الى فريقين سمي نفسه شعبان وسمانا رمضان مما
يدل على انه يحمل قلباً غير قلبنا واسفاه

يظهر ان عوده بك لم يدقق جيداً في اقواله التي دارت حول الانتقاد في اعمال الحكومة
ومن جعلتها قضية الضباط حتى قال اننا نخلط شعبان في رمضان فاني استنكر عليه ان يريق
والجلس فريق آخر ، والفت نظره الى انه نائب من نواب الامة ويجب ان يتحسس بحس الامة
لا ان يضع نفسه محامياً على كل عمل حكومي لاجل وظيفة بلا كرمي .

عوده بك - اني اسف جداً لان نجيب بك يعتبر اقواله كما يرغب ان ما قلته هو النافع
لمعالجة الامراض التي يشكو منها وهو ان يحمل كل شكوى على حدة ليتسكن المجلس من معالجة كل
قضية على حدة ايضاً ، هذا ما قلته انا ولا ازال انا احد النواب ومثل الشعب ولا شيء بمنعني من
القيام بواجباتي

نجيب بك ابو شعر - يا فخامة الرئيس بناء على نظامنا الداخلي يمكن لاجند اعضاء المجلس
ان يقترح استيفاء البحث او عدمه .

نجيب بك الشريدي - ضغوا يا فخامة الرئيس اقترحي بالبحث .

نجيب بك ابو شعر - انا صاحب الكلام لا يجوز لك ان تقاطع كلامي (مخاطباً العضو
نجيب بك الشريدي)

لا يستغرب نظمي بك بان يقول قاضي بريطاني وظيفتين مختلفتين احدهما في فلسطين والثانية
في شرق الاردن ولدينا مثال يستدعي للنظر اكثر من ذلك وهو ان ابراهيم بك هاشم هو وزير العدلية
ودئيس استئناف ورئيس المجلس القضائي العالي وعضو في لجنة نسيان القوانين وعضو المجلس
التنفيذي وعضو بالمجلس التشريعي وقاضي القضاة ورئيس المحكمة الاستئنافية الشرعية وغير ذلك
مع ان لكل من هذه الوظائف يجب ان يكون لها رجل متخصص

ومن جهة ثانية رداً على حضرة الزميل نجيب بك الشريدي فإننا لم نقصد انتقاداته خروجاً عن الصدد بل توفيراً عليه لأنه بحث برسوم الجنسية والجنس ومواضيع شيء كان يمكنه أن يبحث فيها في جلسة ثانية تكون أكثر ملائمة واختتم كلامي باقتراح اقفال البحث .

نخامة الرئيس - عندنا قانون سرقة مواد السكة الحجازية لسنة ١٩٣٠

ابراهيم بك هاشم - ١ - يسمى هذا القانون (قانون سرقة مواد السكة الحديدية لسنة ١٩٣٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نخامة الرئيس - موافقين ؟

فوافق المجلس على تلك المادة

٢ - تعني عبارة (مواد السكة الحديدية) في هذا القانون اي قسم من شريط السكة الحديد ويشمل ذلك قضبانها وفلنكلتها وجهازاتها تشمل كلمة (متصرف) القائم مقام فوافق المجلس عليها .

٣ - على كل من كانت في حوزته بتاريخ العمل بهذا القانون مادة من مواد السكة الحديدية ان يقدم خلال شهر من ذلك التاريخ استنداً الى المتصرف يبين فيه كمية مواد السكة الحديدية التي في حوزته ونوعها وكيفية استعمالها اذا كانت مستعملة وعلى المتصرف ان يثبت من صحة البيانات التي جاءت في الاستنداء .

شمس الدين بك - انا ارى ان شهراً واحداً لا يكفي من اين يمكن للفلاح ان يأخذ الخبر عن نشر هذا القانون حتى ولو بعد ستة اشهر .

نجيب بك الشريدي - لما بحثنا بالميزانية العامة في السنة الماضية لم نرى اثرًا للسكة الحجازية ولم نصادف على ميزانيتها اذاً فلماذا نضع هذا القانون لادارة لا نعرف عنها شيئاً ولا عن موظفيها ولا عن القوانين التي تنشئ عليها في تعيينها لاستخدامها ؟ ولماذا نقبل ايقاع عقوبات بحق الاهلين لاجل مادة بسيطة وجدت في خوزتهم في زمن الحرب العامة مع ان قانون الجزاء المعمول به اليوم ينص على ايقاع العقاب بحق سارق مثل هذه المواد . يوجد قوانين كثيرة اهم من هذا ولم يطلع عليه اهالي البلاد رغم كونها نشرت في الجريدة الرسمية ومر على نشرها مدة طويلة من الزمن مثال ذلك قبل يومين شكى كثير من اعيان جرش عن قضية تتعلق باعفاء معاملات الانتقال من الرسوم في حين ان معمول هذا القانون نفذ في ١٦ نيسان سنة ١٩٣٠ ولذلك ارى ان رفض هذا القانون اوفق .

لمصلحة الامة حيث قانون الجزاء ينص على العقوبات بحق سارقي المواد المذكورة .
شمس الدين بك - ان ادارة السكة الحديدية باعت كثير من المواد بصورة طنية واننا من جملة المشتريين ثم من اين للاهلين ان يأخذوا علماً عن نشر هذا القانون وعن المدد المبينة بين سطوره .
نجيب بك ابو الشعر - ان نظامنا الداخلي ينص على ان القوانين التي ترد علينا من اللجان نقرأ مادة فمادة اولاً ويصادق عليها على هذه الصورة ثم يوضع القانون باجمعه فان صادق عليه المجلس نفذ وان لم يصادق عليه يرد .

نخامة الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

نجيب بك ابو الشعر - انا ارى ان القصد من وضع هذا القانون هو تسجيل المواد المسروقة من شركة السكة الحديدية وقد لاحظت عبارة شركة وهي غير تابعة للحكومة شرق الاردن ، وحيث ان القصد كما يقول معالي وزير العدلية هو اعفاء الاردنيين من العقوبات فلا ارى لزوماً بالوجه القطعي لتسجيل هذه المواد كما نص عليه المشروع ، وهذا مع الفات نظر الزملاء المحترمين بان هذه المواد قد استعملت ابان الاحتلال حتى السنة الثانية والثالثة منه ، واما الان فان السكة الحجازية لا تملك الا اراض معينة في شرق الاردن ، والقسم الاعظم من هذه الاراضي غير مأهولة فلذلك وحفظاً لحقوقنا نأخذنا ارى انه لا ضرورة ولا لزوم لوضع مدة لتسجيل مادام القصد هو اعفاء من يجوزتهم مواد مسروقة من السكة الحديدية .

ابراهيم بك هاشم - ان القصد من التسجيل هو تعيين مبدأ العفو
نجيب بك الشريدي - اظن ان معالي وزير العدلية يعلم ان سرقة هكذا مواد حصلت عقوبت الانقلاب فقط وحدث بعد ذلك الانقلاب جرائمهم بكثير من سرقة مواد السكة الحديدية ومع هذا شملها العفو العالي فيمن نريد الان بوضع مثل هذا القانون نسلب الشعب مئة العفو العالي ؟
نظمي بك - انا اقترح تأجيل هذا القانون للجلسة القادمة .

فوافق المجلس على ذلك .

نخامة الرئيس - مواضع الجلسة القادمة ماسيرد علينا من اللجان من القوانين .

وانفضت الجلسة .

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي

لجنة الصلة بالبرلمان